مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٦/٣/١٦

مجلس الشـعب يوافـق على انهـاء المعـاهدة مع السـوفيت

اسماعيل فهمى يكشف تفاصيل الاتصالات التى سبقت القرار

انهاء المعاهدة لا ينعكس على علاقات التعاون مع السوفيت

في جلسة تاريخية وافق مجلس الشعب مساء أمس على مشروع القرار الذى تقدم به الرئيس أنور السادات بانهـاء معاهدة الصـداقة المصرية السوفيتية المبرمة فى مايو ١٩٧١ .

وقد اكد اعضاء المجلس اثناء المناقشة ان الشعب لا يمـكن ان ينكر الجميل ، وانه لن ينسى للاتحـاد السوفيتى وقوفه الى جانبه فى اللحظات الحاسمة ، ولكنهم حملوا الجانب السوفيتى مسئولية الوصول بالموقف الى حد انهاء المعاهدة . وقالوا ان المعاهدة تعتبر ملغاة من الجانب السوفيتى منذ لحظة توقيعها لان السـوفييت لم يلتزموا بتنفيـذ اى بند فيها .. وبذلك اصبحت المعاهدة مجرد حبر على ورق .

وصرح المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب ، بأن انهاء العمل بمعاهدة الصداقة المصرية ـ السوفيتية ليس الا تعبيرا عن واقع لا سبيل الى تجاهله ، وهو ان هذه المعاهدة لم تضف جديدا الى علاقات البلدين ، بل فقدت أهـم أهدافهـا ، وهو التعاون فى المجالين الاقتصادى والعسكرى . وقال ان قرار الانهاء يجب الا ينعكس على سياستنا القائمة على التعاون مع الاتحاد السوفيتى والدول الاخرى المحبة للسلام فى بذل الجهود الرامية الى التوصل الى سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط وفقا لاهداف ومبادىء الامم المتحدة .

وأضاف ، تعليقا على مستقبل العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى : اننا نرجو ان يكون مقياس الرؤية السياسية لدى الاتحاد السوفيتى لمثل هـذه الاحداث فى مثل هـذه الظروف هو مقياس يستهدف بناء مستقبل العلاقات فى ضـوء سياسة الانفراج الدولى ، ولا يظل محكوما بمقـاييس الاسـس التى تغيرت بالفعل .

وكانت قد سبقت هذه الجلسة العامة للمجلس ، جلسـة اخرى هامة عقدتها لجنة العلاقات الخـارجية صـباح أمس ، حفلت بمناقشات سياسية جادة استغرقت ٤ ساعات ، رأسها المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشـعب ، وتولى السـيد اسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخـارجية ، الرد على الاستفسارات التى اثارها الاعضاء .

وقد عرض زكريا لطفى جمعة رئيس اللجنة نص قرار رئيس الجمهورية ، والمذكرة الايضاحية التى ارفقها اسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخـارجية بالقرار وعرضـها فى

اجتمـاع مجلس الوزراء الذى عقد أمس الاول برياسة الرئيس أنور السادات ، ووافق المجلس على قرار الرئيس ٠

وعقب قراءة المـذكرة ، قال مصطفى كامل مراد ان المذكرة الايضـاحية التى توقعها الحكومة بانهاء المعاهدة ، تقتضى مناقشة الاثار المترتبة على هذا الانهاء ، باعتبار ان الاتحاد السوفيتى هو أحـدى الدولتين العظميين فى العـالم ، وأحـد الاطـراف الرئيسـية فى مؤتمر جنيف ، وحدد النقاط التى يريد معرفة الرد عليها فيما يلى :

1. الموقف بالنسبة لمؤتمر جنيف ٠
2. تأثير الغاء المعاهدة على الارتباطات الاقتصادية والتجارية والفنية مع الاتحاد السوفيتى ٠
3. مدى استعداد الاتحاد السوفيتى لاستمرار التعاون مع مصر عسكريا واقتصاديا وسياسيا ٠
4. ما هو البديل للاتحاد السـوفيتى لتزويد مصر بالسلاح ؟

وقد أثار كل من محمد عبد السـلام الزيات ، وأبو سـيف يوسـف ، وأحمد الدمرداش تونى ، بعض الاعتراضات على مشروع قرار الغاء المعاهدة ٠ □

قصـــة انهـــاء المعـــاهدة

وبعد ان استمع اسماعيل فهمى لكل التساؤلات ، أوضح النقاط الاتية :

① ان رئيس الجمهورية ـ بمقتضى المادة ١٥١ من الدستور ـ له حق ابرام وانهاء المعاهدات ، ولكن الرئيس السادات رفض استخدام هذا الحق ، بالنسبة للموضوع الخطير الذى يطرحه للمناقشة ، وهو انهاء المعاهدة المصرية ـ السوفيتية .

② طلب الرئيس انور السادات عقد جلسة لمجلس الوزراء ليناقش مع المجلس ـ بوصفه السلطة التنفيذية ـ قراره بعد مناقشة كل وزير فى اختصاصه للاثار المترتبة على انهاء المعاهدة ، وموقف مصر ازاء اى تصرف يتعلق بذلك ، واضعا فى اعتباره الامن القومى لمصر ، ومصالحها العسكرية والاقتصادية ، والتزاماتها الدولية ، ووضع الخطة بالتواريخ وبالتفصيل لكل احتمال أو موقف .

③ قرر مجلس الوزراء ، بالاجماع ، الموافقة على القرار ووضع خطة متكاملة للعمل ، ورأى الرئيس عرض الامر على مجلس الشعب ، لمعرفة راى السلطة التشريعية فيه قبل الاقدام على أى خطوة .

وعرض اسماعيل فهمى بعد ذلك لكل تفاصيل الموقف ، وكشف عن أسرار الاتصالات الاخيرة ، موضحا ان الاتحاد السوفيتى هو الذى رفض الالتزام بأى نص من نصوص المعاهدة مكتفيا بالاشارة الى المادة الاولى من نصوصها التى تقرر صراحة عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وضرب مثلا بخطاب بريجنيف أمام المؤتمر الخامس والعشرين فى موسكو ، اذ قال فيه : « أن فى مصر محاولات لنسف الانجازات الاجتماعية والسياسية للثورة المصرية » .

واوضح اسماعيل فهمى الظروف الغريبة التى مرت بهـا العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، واستفسر من أسباب تغير موقف الاتحاد السوفيتى بالنسبة لمصر ، وعندما أصر أعضاء اللجنة على معرفة تفسيره لهذا التغيير ، قال : « **ان الاتحاد السوفيتى يريد ان يكون له مركز هام فى مصر ، ولكنه وجد ان أسلوب تعامله مع مصر قبل أنور السادات ، يختلف مع أسلوب تعامله فى ظل رئاسة السادات** » .

وروى اسماعيل فهمى تفاصيل محاولات مصر الحصول على قطع الغيار واجراء « العمرة » لمحركات الطائرات ، ثم كشف الستار عن تفاصيل الازمة الاخيرة عندما طلبت مصر أن تحصل على قطع غيار من الهند واجراء عمرة الطائرات فيها ، باعتبار ان الدولتين من دول عدم الانحياز ، وترتبطان بمعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى . وبالرغم من موافقة الهند سياسيا على مطلب مصر ، الا انها أبلغت القاهرة ان الاتحـاد السـوفيتى يرفض ذلك . وروى كيف ان الرئيس كلفه ابـلاغ السـفير السوفيتى ذلك ، ومطالبة موسكو بمذكرة ايضاحية تفسر فيها هذا التصرف .

وعندما وصل رد موسكو ، جاء خاليا من الرد على هذه النقطة ، ولم يتضمن الاشـارة الى عملية تزويد مصر بقطع الغيار أو باجراء « عمرة » الطائرات .

وقال اسماعيل فهمى : ان مصر حريصة على تحسين علاقاتها مع الاتحاد السـوفيتى ، وان مواقف الدولتين المبدئيـة من القضايا السياسية الرئيسـية لا تتغير ، وان مصر لا تنسى للاتحاد السوفيتى تأييده لحقوق الشعب الفلسـطينى وادانته للعدوان ورفضه لاحتلال الاراضى .

ثم تساءل قائلا : « ولكن الغريب أن الجندى المصرى الذى حارب بالسلاح السوفيتى ، وأثبت قدرة هذا السلاح وتميزه ، كان يتوقع أن يجد مزيدا من السلاح ومزيدا من التأييد » .

وأشار الى قضية هجرة اليهود السوفييت لاسرائيل ، وكيف أن الجندى الاسرائيلى القادم من أوروبا الشرقية يحارب بسلاح أمريكى ضد أبناء مصر وشعوب الامة العربية .

وعندما ناقش الاعضاء قرار الرئيس بانهاء المعاهدة ، وانقوا بالوقوف تأييدا لهذا القرار ، بعد أن أوضح اسماعيل فهمى ان قرار الانهاء قد جاء من مادة واحدة ، ابقاء على جسور الصداقة قائمة مع الاتحاد السوفيتى ، وحتى لا نحمله مسئولية أى تقصير أو تغيير فى موقفه .

وختم المهندس سيد مرعى المناقشة مؤكدا ان مجلس الشعب يحرص على أن يحدد الفارق بين انهاء المعاهدة وانهاء العلاقات ، وقال : « لا شك ان الاتحاد السوفيتى لعب دورا وسيلعب دورا فى الامم المتحدة ، وفى فترة من أحرج الفترات ، حتى بعد اخراج السوفييت من مصر ، ونرجو ان يستمر الاتحاد السوفيتى فى التمسك بموقفه المبدئى ، طالما ان الوضع السياسى قائم على ما هو عليه فى مصر ، وفى المنطقة » . □